أحاديث رُويت مختصرة فأخلّت بالمعنى

Hadiths that were narrated in shortened form, which lacked the meaning

أ.م.د. ماجد حميد عبد

majid.h.abed@aliraqia.edu.iq

الجامعة العراقية/ كلية العلوم الإسلامية / قسم الحديث وعلومه

الملخص

فهناك أح الملخص:

هناك أحاديث رويَت مطولة، رواها بعض الرواة عن طرق أخرى مختصرة، وهذا الاختصار قد يحرف المعنى المقصود من الحديث، فينبني عليه حكم فقهي آخر، مع العلم أنه ليس كل اختصار يحرف المعنى، بل أكثر الأحاديث التي اختصرها رواتها كانت وافية بالمعنى. كما أن الاختصار ليس دليلاً على الوهم، ولكن قد يختصر بعض الرواة بعض الأحاديث اختصاراً يحرف المعنى، ومن هنا جاء عنوان بحثي:

إن هذه الأحاديث التي اختصرت وحرفت المعنى، غربلها العلماء من العيوب حديثاً حديثاً، بل كلمة كلمة، وبينوا هل الاختصار فيها يحرف المعنى أم لا، مع الإشارة إلى النص الصحيح الذي اختصرت منه.

الكلمات المفتاحية: ((الأحاديث، خلاصة، معنى)).

Abstract

There are hadiths that were narrated in length, some narrators narrated them from other chains of transmission in an abbreviated form, this abbreviation may distort the intended meaning of the hadith, and a different jurisprudential ruling is based on it, knowing that not every abbreviation distorts the meaning, but most of the hadiths that were abbreviated by their narrators fulfilled the meaning. Also, abbreviation is not an indicator of illusion, but some narrators may abbreviate some hadiths in an abbreviation that distorts the meaning, hence the title of my research: “Hadiths that were narrated in abbreviated forms that distorted the meaning”, to clarify the ruling on that and the schools of thought of the hadith scholars, as these hadiths that were abbreviated and distorted the meaning, were sifted by scholars of defects hadith by hadith, even word by word, and they explained whether the abbreviation in them distorts the meaning or not, while pointing out the correct text from which they were abbreviated.

Keywords: ((Hadiths, summary, meaning))

مقدمة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على خير خلق الله أجمعين، وبعد ..

فهناك أحاديث رويت مطولة، بعض الرواة رووها من طرق أخرى بشكل مختصر، هذا الاختصار ربما يخل بالمعنى المقصود من الحديث، وينبني عليه حكم فقهي مختلف، مع العلم أنه ليس كل اختصار يخِلُّ بالمعنى، بل أكثر الأحاديث التي اختصرها رواتها وفَّت بالمعنى. كما أن الاختصار ليس مؤشر للوهم، لكن قد يختصر بعضُ الرواة بعض الأحاديث اختصارا يخل بالمعنى، ومن هنا كان عنوان بحثي: «أحاديث رويت مختصرة فأخلت بالمعنى»، لبيان حكم ذلك ومذاهب المحدثين فإن هذه الأحاديث التي اختُصرت فأخلت بالمعنى، نخلها علماء العلل حديثًا حديثًا بل لفظًا لفظًا، وبينوا أن الاختصار فيها هل هو مما يخل بالمعنى أم لا، مع التنبيه على المتن الصواب التي اختُصرت منه.

وهذا دليل قاطع على أن علماء العلل لم يكن موضوعهم السند فقط. بل الأسانيد والمتون، فقد اهتموا بالمتون كما اهتموا بالأسانيد فلله درهم، إنهم قوم اختارهم الله- عز وجل- لخدمة سنة نبيه- صلى الله عليه وسلم- فتشوا في مرويات الثقات فضلا عن الضعفاء وهذا هو موضوع علم العلل: «أوهام الثقات» إذ أن الضعيف جرحه واضح ظاهر، أما علم العلل فيبحث في الغوامض. قال أبو عبد الله الحاكم: «وإنما يعلل الحديث من أوجه ليس للجرح فيها مدخل، فإن حديث المجروح ساقط واه، وعلة الحديث تكثر في أحاديث الثقات»[1]. لذا فسنجد في هذا البحث أن العلماء أعلوا أحاديث بالاختصار المخل رواها أئمة ثقات كأبي معاوية الضرير بل وثقات الثقات كشعبة بن الحجاج.

❖ أهمية البحث:تتضح أهمية البحث من خلال النقاط الآتية:

١- مدى عناية العلماء بالسنة النبوية، ونخلها وتمييز ما يقبل منها وما يرد.

٢- كون البحث حول معرفة الحكم الخاص بجزئية مهمة أو مبحث مهم من مباحث علوم الحديث، وعلله.

٣- الوقوف على بعض النماذج التي حصل فيها اختصار في الحديث، ومن من الرواة اشتهر وعرف بذلك.

❖ أهداف البحث:

١- التعرف على أحد المصطلحات الحديثية التي لها أثر في قبول الحديث أو رده.

(١) الحاكم، معرفة علوم الحديث (١/ ١١٢).

٢- بيان منهج العلماء في حكم اختصار الحديث من حيث القبول والرد.

٣-توضيح الشروط التي تجوز اختصار الحديث عند المحدثين.

❖ مشكلة البحث:

تكمن مشكلة البحث في الأسباب الحاملة على الاختصار، وكيف يمكن فهم الحديث دون الوقوع في الخلل، ومن خلال البحث يجاب على الأسئلة الأتية:

١- أسباب اختلاف العلماء في قبول الاختصار في الحديث؟

٢- هل كل حديث وقع فيه الاختصار يكون سبب لرده، أم من هذه الأحاديث المقبول والمردود؟

٣- ما الأثر المعنوي والفقهي الملحوظ من الحديث الذي تم اختصاره؟

٤- ما هي الشروط التي بها يقبل الاختصار في الحديث؟

❖ الدراسات السابقة:

على حد علمي، وبعد البحث، لم أقف على بحث مستقل خاص عن موضوع الأحاديث التي رويت مختصرة فأخلت بالمعنى، وإنما وقفت على أبحاث ورسائل عامة عن مسألة الاختصار، منها:

١- أثر اختلاف الأسانيد والمتون في اختلاف الفقهاء، المؤلف: ماهر ياسين فحل الهيتي، أصل الكتاب: رسالة دكتوراة، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، عام النشر: ١٤٣٠ هـ - ٢٠٠٩م.

٢- اختصار الحديث وصلته بعلم العلل وأثره في نشوء الإشكال بين الروايات، لمجتبى محمود بني كنانة، مجلة الشارقة، المجلد ١٢، العدد ١، شعبان ١٤٣٦ه، يونيو ٢٠١٥م.

٣- الحديث المختصر حجيته وأثره في اختلاف الفقهاء، للأستاذة سليمة عبد الهادي حمد، والدكتور عبد المجيد محمود، مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات الإسلامية، المجلد ٢٦، العدد ٢/ ٣٠ يونيو/ ٢٠١٨م.

٤- مختصر الحديث دراسة تطبيقية على سنن أبي داود، د. جاسيمة محمد شمس الدين، الكويت.

منهج البحث:

اعتمد الباحث على منهج الاستقراء والتتبع، والنظر في كتب مصطلح الحديث والعلل، لاستخراج نماذج للأحاديث المختصرة التي تحدث عنها المحدثين، وحكموا عليها بالإخلال في المعنى.

❖ خطة البحث:

احتوت الخطة على مقدمة ذكرت فيها، أهداف البحث، ومشكلة البحث، والدراسات السابقة، ومنهج البحث، وخطته، وهي مكونة من ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: المراد بالاختصار في الحديث، والأسباب الحاملة على ذلك.

المبحث الثاني: حكم اختصار الحديث وشروطه.

المبحث الثالث: نماذج الدراسة.

الخاتمة، وفيها أهم النتائج، ثم فهرس المصادر، وفهرس الموضوعات.

المبحث الأول
المراد بالاختصار في الحديث، والأسباب الحاملة على ذلك.

❖ المطلب الأول: المراد بالاختصار في الحديث لغة واصطلاحًا

الاختصار في اللغة:اختصار الكلام: إيجازه. والاختصار في الكلام: أن تدع الفضول وتستوجز الذي يأتي على المعنى، والاختصار: حذف الفضول من كل شيء(١).

وقد فرق بعض المحققين بين الاختصار والإيجاز فقال: الإيجاز تحرير المعنى، من غير رعاية للفظ الأصل، بلفظ يسير. والاختصار: تجريد اللفظ اليسير من اللفظ الكثير مع بقاء المعنى(٢).

ومادتهُ تدورُ على الدقة والتوسط، من خصر الإنسان وما شاكلهُ، وهذا المعنى تارةً يكون بحذف بعض الشيء مع استيفاء معناهُ، أخذًا من اختصار الطريق، وتارةً بالاقتصار على البعض بعد حذف مالا دلالة للباقي عليه أخذًا من اختصار السورة(٣).

اصطلاحًا:

قال السخاوي: الاقتصار في الرواية على بعض الحديث(٤).

وقال البقاعي: الاختصارُ: إيجازُ اللفظ من غير إخلال المعنى(٥).

ويرى بعض المحدثين أن اختصار الحديث يدخل في باب الرواية بالمعنى لما فيه من الحذف والنقصان والتغيير في المعنى(٦).

(١) ابن منظور، لسان العرب (٤/ ٢٤٣).
(٢) الزبيدي، تاج العروس (١١/ ١٧٣).
(٣) البقاعي، النكت الوفية بما في شرح الألفية (١/ ٦٩).
(٤) السخاوي، فتح المغيث بشرح ألفية الحديث (٣/ ١٤٩).
(٥) النكت الوفية بما في شرح الألفية (١/ ٦٩).
(٦) ينظر: الخطيب البغدادي، الكفاية في علم الرواية (ص: ١٩٠).

ويرى الملا علي القاري أن اختصار الحديث في معنى الرواية بالمعنى وليست أحد أفرادها[1].

ومن هذه التعريفات يتبين للباحث أن الاختصار في الحديث يراد به رواية بعض الحديث دون بعض، أو الاقتصار على جزء منه دون غيره بعبارة وجيزة.

❖ المطلب الثاني: الأسباب الحاملة على الاختصار.

سعى رواة السنة النبوية قدر إمكانهم وبجميع الوسائل المتاحة لهم إلى تبليغ أحاديث النبي صلى الله عليه وسلم، ولكون أغلبهم يعتمد على الحفظ وقوة الذاكرة ربما اختصر البعض الحديث لسهولة حفظه، وعدم الإطالة على الغير بتبليغ بعض أجزاءه التي يكتفى بها لمعرفة الحكم، ومن هنا كانت الحاجة إلى اختصار الحديث، وقد وجدت جملة من الأسباب تحمل على اختصار الحديث منها:

١- استنباط الأحكام:

من مناهج بعض المحدثين اختصار الحديث وتقطيعه على حسب فقراته بغرض استنباط الأحكام الفقهية الخاصة بكل فقرة أو جزئية منه، فيورد الفقرة المناسبة على حسب الاستدلال، كما هو صنيع الإمام البخاري في صحيحه فقد أكثر من ذلك، وكذا الإمام وكيع وشعبة بن الحجاج، وأحمد وأبي داود السجستاني، والنسائي وغيرهم.

قال الحافظ ابن حجر: «أعلم أن البخاري رحمه الله كان يذكر الحديث في كتابه في مواضع ويستدل به في كل باب بإسناد آخر ويستخرج منه بحسن استنباطه وغزارة فقهه معنى يقتضيه الباب الذي أخرجه فيه»[2].ومثاله: حديث ابن عباس رضي الله عنهما، قال: قال النبي صلى الله عليه وسلم: «أريت النار فإذا أكثر أهلها النساء، يكفرن» قيل: أيكفرن بالله؟ قال: « يكفرن العشير، ويكفرن الإحسان، لو أحسنت إلى إحداهن الدهر، ثم رأت منك شيئا، قالت: ما رأيت منك خيرا قط»[3].

٢- تيسير الفهم:وقد صرح أبو داود عندما كتب رسالته إلى أهل مكة بقوله: «وربما اختصرت الحديث الطويل لأني لو كتبته بطوله لم يعلم بعض من سمعه ولا يفهم موضع الفقه منه فاختصرت لذلك»[4].

٣- شهرة الحادثة: مثل حادثة الإفك، وحديث هرقل، وحديث الإسراء والمعراج، وحديث جابر في الحج، وغيرها.

(١) القاري، شرح نخبة الفكر (ص: ٤٩٤).
(٢) ابن حجر، هدي الساري مقدمة فتح الباري (ص: ١٥).
(٣) صحيح البخاري، كتاب الإيمان، باب كفران العشير، وكفر دون كفر (١/ ١٥) رقم (٢٩).
(٤) أبو داود، رسالة أبي داود إلى أهل مكة (ص: ٢٤).

٤- عدم الإطال: والفائدة من ذلك مجانبة التكرار والإطالة. قال ابن حجر عن الإمام البخاري: «من قاعدته أنه لا يكرر إلا لفائدة فمتى ضاق المخرج واشتمل المتن على أحكام فاحتاج إلى تكريره فإنه يتصرف في الإسناد بالاختصار خشية التطويل»[١]. وينظر أيضا كلام أبي داود السابق.

٥- سهولة الحفظ:وهذه إحدى عادات العرب، قيل لأبي عمرو بن العلاء: هل كانت العرب تطيل؟ قال: نعم كانت تطيل ليسمع منها، وتوجز ليحفظ عنها[٢].

قال ابن تيمية: «وأهل السنن يختصرُون من الحديث ما يناسب السنن على عادتهم»[٣].

وقال المعلمي: «وجامعو الكتب الستة يتحرون علو الإسناد والاختصار[٤].

هذه بعض الأغراض والأسباب الداعية إلى اختصار الحديث، مع التأكيد على أن ليس جميع الرواة على درجة واحدة من الحفظ والاتقان، وربما تصرف في اللفظ لطول الزمان وكل يروي على حسب قدرته.

المبحث الثاني
حكم اختصار الحديث وشروطه

❖ المطلب الأول: حكم اختصار الحديث

اختلف العلماء في حكم اختصار الحديث على عدة أقوال:

القول الأول: المنع مطلقًا، بناءً على القول بالمنع من رواية الحديث بالمعنى لما فيه من التصرف في الجملة[٥].وممن قال بهذا الخليل بن أحمد، فعن النضر بن شميل، قال: سمعت الخليل بن أحمد، يقول: لا يحل اختصار الحديث، لان النبي صلى الله عليه وسلم قال: رحم الله امرأ سمع مقالتي فأداها كما سمعها، فمتى اختصر لم يفهم المبلغ معنى الحديث[٦].

وعن يعقوب بن شيبة، قال: كان مالك لا يرى أن يختصر الحديث إذا كان عن رسول الله صلى الله عليه

(١) هدي الساري مقدمة فتح الباري (ص: ١٧).
(٢) المراغي، علوم البلاغة البيان، المعاني، البديع (ص: ٢٠١).
(٣) ابن تيمية، بيان تلبيس الجهمية في تأسيس بدعهم الكلامية (٧/ ٤٥).
(٤) المعلمي، آثار الشيخ العلامة عبد الرحمن بن يحيي المعلمي (١٠/ ١٥٧).
(٥) ينظر: مقدمة ابن الصلاح ت عتر (ص: ٢١٥)، وابن دقيق العيد، الاقتراح في بيان الاصطلاح (ص: ٣١)، والعراقي، التقييد والإيضاح (ص: ٢٢٧)، وابن كثير، اختصار علوم الحديث (ص: ١٤٤)، والزركشي النكت على مقدمة ابن الصلاح (٣/ ٦١٣).
(٦) رواه الخطيب البغدادي في الكفاية في علم الرواية (١/ ٤٢٤) رقم (٥٨٥).

وسلم[١].

قال ابن رجب: «وكان ابن عمر- رضي الله عنهما- يشدد في اتباع لفظ الحديث، وينهي عن تغيير شيء منه، وكذلك محمد بن سيرين والقاسم بن محمد، ورجاء بن حيوة. وهو قول مالك في حديث النبي صلى الله عليه وسلم خاصة دون حديث غيره. وروى عنه أنه قال: استحب ذلك»[٢].

القول الثاني: الجواز مطلقًا[٣].عن مجاهد، قال: انقص من الحديث ولا تزد فيه[٤].

وعن يحيى بن معين، يقول: إذا خفت أن تخطئ في الحديث فانقص منه ولا تزد»[٥].

ومن الحجة لمن ذهب إلى هذا المذهب قول النبي صلى الله عليه وسلم: «نضر الله من سمع مقالتي فلم يزد فيها»[٦]. قالوا: وهذا يدل على أن النقصان منها جائز، إذ لو لم يكن كذلك لذكره كما ذكر الزيادة[٧].

القول الثالث: التفصيل، وذلك إن كان عالمًا بالألفاظ ومقاصدها، بحيث لا يختل البيان، ولا تختلف الدلالة فيما نقله بترك ما تركه، وإليه ذهب أكثر أهل الحديث، واختاره ابن الصلاح[٨]، والطيبي[٩] والذهبي[١٠]، والأبناسي[١١]، وابن الملقن[١٢]، والبلقيني[١٣]، والعراقي[١٤]، وابن حجر[١٥]، وغيرهم.

وعن عباس الدوري قال: سئل أبو عاصم النبيل: يكره الاختصار في الحديث؟ قال: نعم، لأنهم يخطئون المعنى[١٦].

(١) رواه الخطيب البغدادي في الكفاية في علم الرواية (١/ ٤٢٤) رقم (٥٨٦).
(٢) ابن رجب، شرح علل الترمذي (١/ ٤٢٩).
(٣) ينظر: مقدمة ابن الصلاح (ص: ٢١٥)، والقاري، شرح نخبة الفكر (ص: ٤٩٤).
(٤) رواه الخطيب البغدادي في الكفاية في علم الرواية (١/ ٤٢١) رقم (٥٨٠).
(٥) رواه الخطيب البغدادي في الكفاية في علم الرواية (١/ ٤٢٢) رقم (٥٨١).
(٦) رواه الخطيب البغدادي في الكفاية في علم الرواية (١/ ٤٢٢) رقم (٥٨٢) عن ابن عمر رضي الله عنهما.
(٧) الكفاية في علم الرواية (١/ ٤٢٢).
(٨) ينظر: مقدمة ابن الصلاح (ص: ٢١٥، ٢١٦).
(٩) ينظر: الطيبي، الخلاصة في معرفة الحديث (ص: ١٤٢).
(١٠) ينظر: الذهبي، الموقظة في علم مصطلح الحديث (ص: ٦٤).
(١١) ينظر: الشذا الفياح من علوم ابن الصلاح (١/ ٣٦٤).
(١٢) ينظر: المقنع في علوم الحديث (١/ ٣٧٦).
(١٣) ينظر: مقدمة ابن الصلاح ومحاسن الاصطلاح (ص: ٣٩٧).
(١٤) ينظر: التقييد والإيضاح (ص: ٢٢٧).
(١٥) ينظر: نزهة النظر (ص: ٩٧).
(١٦) رواه الخطيب البغدادي في الكفاية في علم الرواية (١/ ٤٢٤) رقم (٥٨٧).

قال الخطيب: «وإن كان النقصان من الحديث شيئا لا يتغير به المعنى، كحذف بعض الحروف والألفاظ، والراوي عالم واع محصل لما يغير المعنى وما لا يغيره من الزيادة والنقصان، فإن ذلك سائغ له على قول من أجاز الرواية على المعنى، دون من لم يجز ذلك»[١].

وقال الزركشي: «وعلى هذا كافة الناس ومذاهب الأئمة وعليه صنف المصنفون كتبهم في الحديث على الأبواب وفصلوا الحديث عليها وأحسن ابن الحاجب في مختصره حيث قال: حذف بعض الخبر جائز عند الأكثرين إلا في الغاية والاستثناء ونحوه»[٢].

❖ المطلب الثاني: شروط اختصار الحديث

وضع العلماء القائلين بجواز الاختصار في الحديث خمسة شروط، وهي كما يأتي:

الشرط الأول: ألا يخل الاختصار بمعنى الحديثقال الحافظ ابن حجر: «فالأكثرون على جوازه، بشرط أن يكون الذي يختصره عالما؛ لأن العالم لا ينقص من الحديث إلا ما لا تعلق له بما يبقيه منه، بحيث لا تختلف الدلالة، ولا يختل البيان، حتى يكون المذكور والمحذوف بمنزلة خبرين، أو يدل ما ذكره على ما حذفه، بخلاف الجاهل فإنه قد ينقص ما له تعلق، كترك الاستثناء»[٣]. وكذلك ترك الغاية، والحال، والشرط، ونحوها مما يخل بالمعنى.

ومثال الاستثناء: قوله صلى الله عليه وسلم: «لا تبيعوا الذهب بالذهب إلا مثلاً بمثل»[٤].ومثال الغاية: قوله صلى الله عليه وسلم: «لا تبيعوا الثمر حتى يبدو صلاحه»[٥].ومثال الحال: قوله صلى الله عليه وسلم: «لا يقضين حكم بين اثنين وهو غضبان»[٦].ومثال الشرط: قوله صلى الله عليه وسلم: لأم سليم حين

(١) الخطيب، الكفاية في علم الرواية ت الفحل (١/ ٤٢٦).
(٢) النكت على مقدمة ابن الصلاح للزركشي (٣/ ٦١٣).
(٣) نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر (ص: ٩٧).
(٤) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب البيوع، باب بيع الذهب بالذهب (٣/ ٧٤) رقم (٢١٧٧)، ومسلم في صحيحه، كتاب المساقاة، باب الربا (٣/ ١٢٠٨) رقم (١٥٨٤) عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه.
(٥) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب البيوع، باب بيع المزابنة، وهي بيع الثمر بالتمر، وبيع الزبيب بالكرم، وبيع العرايا (٣/ ٧٥) رقم (٢١٨٣)، ومسلم في صحيحه، كتاب البيوع، باب النهي عن بيع الثمار قبل بدو صلاحها بغير شرط القطع (٣/ ١١٦٥) رقم (١٥٣٤) عن ابن عمر رضي الله عنهما.
(٦) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب الأحكام، باب: هل يقضي القاضي أو يفتي وهو غضبان (٩/ ٦٥) رقم (٧١٥٨)، ومسلم في صحيحه، كتاب الأقضية، باب كراهة قضاء القاضي وهو غضبان (٣/ ١٣٤٢) رقم (١٧١٧)، عن أبي بكرة رضي الله عنه.

سألته: هل على المرأة من غسل إذا هي احتلمت؟ «نعم إذا رأت الماء»[1].

فلو حُذف قوله: (إلا مثلاً بمثل)، (حتى يبدو صلاحه) (وهو غضبان) (إذا هي رأت الماء)؛ لأخل الحذف بهذا الشكل في معنى الحديث.

الشرط الثاني: أن لا يحذف ما جاء الحديث من أجله. مثاله: حديث أبي هريرة رضي الله عنه أن رجلاً سأل النبي صلى الله عليه وسلم فقال: إنا نركب البحر، ونحمل معنا القليل من الماء، فإن توضأنا به عطشنا! أفنتوضأ بماء البحر؟ فقال النبي صلى الله عليه وسلم: «هو الطهور ماؤه، الحل ميتته»[2]. فلا يجوز حذف قوله: (هو الطهور ماؤه)؛ لأن الحديث جاء من أجله، فهو المقصود بالحديث.

الشرط الثالث: أن لا يكون واردًا لبيان صفة عبادة قولية أو فعلية.مثاله: حديث ابن مسعود رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: «إذا جلس أحدكم في الصلاة فليقل: التحيات لله، والصلوات والطيبات، السلام عليك أيها النبي ورحمة الله وبركاته، السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين، أشهد أن لا إله إلا الله، وأشهد أن محمدًا عبده ورسوله»[3].

الشرط الرابع: أن يكون من عالم بمدلولات الألفاظ، وما يخل حذفه بالمعنى وما لا يخل؛ لئلا يحذف ما يخل بالمعنى من غير شعور بذلك.

قال النووي: «والصحيح الذي ذهب إليه الجماهير والمحققون من أصحاب الحديث والفقه والأصول التفصيل وجواز ذلك من العارف إذا كان ما تركه غير متعلق بما رواه بحيث لا يختل البيان ولا تختلف الدلالة بتركه»[4].

الشرط الخامس: أن لا يكون الراوي محلاً للتهمة، بحيث يظن به سوء الحفظ إن اختصره، أو الزيادة فيه إن أتمه؛ لأن اختصاره في هذه الحال يستلزم التردد في قبوله، فيضعف به الحديث.

(١) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب الغسل، باب إذا احتلمت المرأة (١/ ٦٤) رقم (٢٨٢)، ومسلم في صحيحه، كتاب الحيض باب وجوب الغسل على المرأة بخروج المني منها (١/ ٢٥١) رقم (٣١٣) عن أم سلمة رضي الله عنها.

(٢) أخرجه أبو داود في سننه، كتاب الطهارة، باب الوضوء بماء البحر (١/ ٢١) رقم (٨٣)، والترمذي في سننه، أبواب الطهارة، باب ما جاء في ماء البحر أنه طهور (١/ ١٠٠) رقم (٦٩)، والنسائي في السنن الصغرى، كتاب الطهارة، باب ماء البحر (١/ ٥٠) رقم (٥٩)، وابن ماجه، في سننه، كتاب الطهارة وسننها، باب الوضوء بماء البحر (١/ ١٣٦) رقم (٣٨٦)، وقال الترمذي: «هذا حديث حسن صحيح».

(٣) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب الاستئذان، باب: السلام اسم من أسماء الله تعالى (٨/ ٥١) رقم (٦٢٣٠).

(٤) شرح النووي على مسلم (١/ ٤٩).

قال ابن رجب: «اللهم إلا أن يعرف من أحد أنه لا يقيم متون الأحاديث، فيتوقف حينئذ فيما انفرد به»[١].فإذا تمت هذه الشروط جاز اختصار الحديث عند الأكثرين، ولا سيما تقطيعه للاحتجاج بكل قطعة منه في موضعها، والأولى أن يشير عند اختصار الحديث إلى أن فيه اختصارًا فيقول: إلى آخر الحديث، أو: ذكر الحديث ونحوه.

المبحث الثالث

نماذج الدراسة

نذكر هنا في هذا المبحث خمسة أحاديث اختصرها الرواة فأخل الاختصار بالمعنى كنماذج للدراسة.

الحديث الأول:ما رواه سُويد بن عبد العزيز الدمشقي[٢]، عن حُميد الطويل، عن أنس- رضي الله عنه «أن النبي صلى الله عليه وسلم استعار قصعة فضاعت فضمنها لهم»[٣].

هكذا اختصره سويد فوهم فيه، والصواب ما رواه سفيان الثوري[٤]، وإسماعيل بن عُلية[٥]، ويحيى بن أيوب الغافقي[٦]، ويزيد بن هارون [٧]، ويحيى بن سعيد القطان[٨]، وخالد بن الحارث بن عُبيد الهجيمي[٩] جميعهم عن حميد، عن أنس أن النبي- صلى الله عليه وسلم- كان عند بعض نسائه فأرسلت إحدى أمهات المؤمنين مع خادم بقصعة فيها طعام فضربت بيدها فكسرت القصعة، فضمها- أي فضم إحدى الكسرتين إلى الأخرى- وجعل فيها الطعام وقال كلوا، وحبس الرسول- يعني الخادم الذي أُرسل بالطعام- والقصعة حتى فرغوا، فدفع القصعة الصحيحة، وحبس المكسورة».

(١) شرح علل الترمذي (١/ ٤٣١).

(٢) هو: سويد بن عبد العزيز الدمشقي، قال ابن معين: ضعيف، وقال مرة: ليس بثقة، وقال البخاري: في حديثه مناكير أنكرها أحمد، وقال النسائي: ضعيف، وقال أبو حاتم: لين الحديث، في حديثه نظر، وقال دحيم: ثقة، و كانت له أحاديث يغلط فيها . ت١٩٤هـ. ينظر: ابن حجر، تهذيب التهذيب (٤/ ٢٧٧).

(٣) أخرجه من طريق سويد:
.الترمذي في سننه.كتاب الأحكام.باب ما جاء فيمن يُكسر له الشيء ما يحكم له (٣ / ٦٤١) رقم (١٣٦٠)، والطبراني في الأوسط (٧/ ١٦٢) رقم (٧١٦١)، وابن عدي في الكامل ج٣ ص٤٢٧.

(٤) ذكرها الترمذي في كتابه «العلل الكبير» ج١ ص٢٠٨ مسألة رقم ٣٧٠. ٣٧١.باب ما جاء فيمن يُكسر له الشيء ما يحكم له من مال الكاسر.

(٥) أخرجها البخاري في صحيحه.كتاب النكاح.باب الغيرة ج٥ ص٢٠٠٣ رقم٤٩٢٧.

(٦) أخرجها البخاري في صحيحه.كتاب المظالم.باب إذا كسر قصعة أو شيئا لغيره ج٢ ص٨٧٧ رقم٢٣٤٩.

(٧) أخرجها الدارمي في سننه.كتاب البيوع.باب من كسر شيئا فعليه مثله ج٢ ص٣٤٣ رقم٢٥٩٨.

(٨) أخرجها البخاري في صحيحه.كتاب المظالم.باب إذا كسر قصعة أو شيئا لغيره ج٢ ص٨٧٧ رقم٢٣٤٩.

(٩) أخرجها النسائي في السنن.كتاب عشرة النساء.باب الغيرة ج٧ ص٧٠ رقم٣٩٥٥.

فكما وضح من المتن المطول بتمامه أنه مغاير تماما للمتن المختصر الذي وهم فيه سويد فجعل القصعة مستعارة، وجعل الذي استعارها هو النبي- صلى الله عليه وسلم- وأبدل إضاعتها بانكسارها.

نبه على وهمه هذا أبو حاتم الرازي، والترمذي، والطبراني، والذهبي. قال الترمذي في العلل: «سويد بن عبد العزيز رجل كثير الغلط في الحديث، والصحيح عندي ما رواه سفيان الثوري، عن حميد، عن أنس «أهدت بعض أزواج النبي- صلى الله عليه وسلم- طعاما في قصعة، فضربت عائشة القصعة ..... الحديث»[1].وقال في السنن: «وهذا حديث غير محفوظ «[2].

وقال أبو حاتم عن حديث سويد: «هذا حديثٌ باطلٌ، ليس فيه استعار وهم فيه سُويدُ بنُ عبد العزيز، ولفظُ هذا الحديث غيرُ هذا اللفظ، شبهُ الكذب.

إنما الصحيحُ ما حدثناهُ الأنصاري، عن حُميدٍ، عن أنسٍ، قال: كان النبي- صلى الله عليه وسلم- عند بعض أُمهات المُؤمنين، فأرسلت أُخرى بقصعةٍ فيها طعامٌ، فضربت يد الرسُول- يعني الخادم الذي أُرسل بالقصعة- فسقطت القصعةُ، فانكسرت، فأخذ النبي صلى الله عليه وسلم الكسرتين، فضم إحداهُما إلى الأُخرى، وجعل يجمعُ فيه الطعام، ويقُولُ: غارت أُمكُم كُلُوا فأكلُوا، وحبس الرسُولُ حتى جاءت بقصعتها التي في بيتها، ودفع القصعة الصحيحة إلى الرسُول وترك المكسُورة في بيت التي كسرتها»[3].

وقال الطبراني عقب روايته له: «لم يرو هذا الحديث عن النبي صلى الله عليه وسلم، بهذا اللفظ: «فضمنها رسول الله صلى الله عليه وسلم»، إلا حميد، تفرد به: سويد»[4].

وقال الذهبي في ترجمة سويد بن عبد العزيز: «رواهُ سُويد بن عبد العزيز الدمشقي: عن حميد، عن أنس. وهذا لا أعرفهُ من حديث سُويد عن حميد، وقد رواهُ غيره»[5]. أي رواه غيره بخلاف روايته هذه.

(١) علل الترمذي ج١ ص٢٠٨ مسألة رقم ٣٧٠، ٣٧١ .
(٢) الترمذي في سننه، كتاب الأحكام، باب ما جاء فيمن يُكسر له الشيء ما يحكم له ج٣ ص٦٤١ رقم١٣٦٠.
(٣) علل الحديث لابن أبي حاتم ص١٠١٦.١٠١٧ مسألة رقم١٤١٢.
(٤) المعجم الأوسط (٨/ ١٦٣) حديث رقم «٨٢٨٠».
(٥) ذخيرة الحفاظ (١/ ٣٩٢).

الحديث الثاني:

روى شعبة بن الحجاج، عن إسماعيل بن عُلية، عن عبد العزيز بن صهيب البُناني، عن أنس بن مالك- رضي الله عنه- «أن النبي- صلى الله عليه وسلم- نهى عن التزعفر[١]»[٢].

اختصره شعبة- رحمه الله- فوهم فيه، ومن المعلوم أن إسماعيل بن علية أصغر من شعبة وهذا يُعرف برواية «الأكابر عن الأصاغر» ولعل روايته عن إسماعيل وهو أصغر منه سبب وهم شعبة.

وأصل الحديث أخرجه الإمام مسلم في صحيحه عن أبي بكر بن أبي شيبة[٣]، وعمرو الناقد[٤]، وزهير بن حرب[٥]، ومحمد بن عبد الله بن نُمير[٦]، وأبو كُريب محمد ابن العلاء بن كريب[٧]، ومُسدد بن مُسرهد[٨]، وأحمد بن منيع البغوي[٩]، ومحمد بن عبد الله بن نُمير[١٠]،

وزياد بن أيوب البغدادي[١١]، وإسحاق بن إبراهيم بن مخلد الحنظلي[١٢]، والشافعي[١٣] وغيرهم جميعهم عن إسماعيل بن عُلية، عن عبد العزيز بن صهيب، عن أنس «نهى النبي- صلى الله عليه وسلم- أن يتزعفر الرجل».

---

(١) يتزعفر الرجل أي يتطيب بالزعفران.

(٢) أخرجها الترمذي في السنن. كتاب الأدب عن رسول الله. صلى الله عليه وسلم. باب في كراهية التزعفر والخلوق للرجال ج٥ ص١٢١ رقم٢٨١٥. والنسائي في سننه (٥/ ١٤١) رقم «٢٧٠٧»، وأبو عوانة في مسنده. ج٥ ص٢٧١ رقم٨٧٠٠، وابن حبان. كتاب الزينة والتطيب. ذكر الزجر عن استعمال الزعفران ج١٢ ص٢٧٨ رقم٥٤٦٤.

(٣) مصنف ابن أبي شيبة. كتاب النكاح. باب ما قالوا في الخلوق للرجال ج٤ ص٥٠ رقم١٧٦٧٦، وعنه مسلم في صحيحه. كتاب اللباس والزينة. باب نهي الرجل عن التزعفر ج٣ ص١٦٦٣ رقم٢١٠١.

(٤) أخرجها مسلم في صحيحه. كتاب اللباس والزينة. باب نهي الرجل عن التزعفر ج٣ ص١٦٦٣ رقم٢١٠١.

(٥) أخرجها مسلم في صحيحه. كتاب اللباس والزينة. باب نهي الرجل عن التزعفر ج٣ ص١٦٦٣ رقم٢١٠١.

(٦) أخرجها مسلم في صحيحه. كتاب اللباس والزينة. باب نهي الرجل عن التزعفر ج٣ ص١٦٦٣ رقم٢١٠١.

(٧) أخرجها مسلم في صحيحه. كتاب اللباس والزينة. باب نهي الرجل عن التزعفر ج٣ ص١٦٦٣ رقم٢١٠١.

(٨) أخرجها أبو داود في السنن. كتاب الترجل. باب في الخلوق للرجال ج٤ ص٨٠ رقم٤١٧٩.

(٩) أخرجها ابن خزيمة في صحيحه. كتاب المناسك. باب ذكر زجر النبي. صلى الله عليه وسلم. عن تزعفر المُحل والمحرم جميعا ج٤ ص١٩٤ رقم٢٦٧٤.

(١٠) أخرجها مسلم في صحيحه. كتاب اللباس والزينة. باب نهي الرجل عن التزعفر ج٣ ص١٦٦٣ رقم٢١٠١.

(١١) أخرجها ابن خزيمة في صحيحه. كتاب المناسك. باب ذكر زجر النبي. صلى الله عليه وسلم. عن تزعفر المُحل والمحرم جميعا ج٤ ص١٩٤ رقم٢٦٧٤.

(١٢) أخرجها النسائي في السنن. كتاب مناسك الحج. باب الزعفران للمحرم ج٥ ص١٤١ رقم٢٧٠٧.

(١٣) مسند الشافعي ج١ ص١٢١ «ومن كتاب المناسك».

ولهذا المتن الصواب متابعة قوية لإسماعيل من عبد الوارث حيث رواه الإمام البخاري في صحيحه قال «حدثنا مُسددٌ، حدثنا عبدُ الوارث، عن عبد العزيز، عن أنسٍ، قال: «نهى النبي صلى اللهُ عليه وسلم أن يتزعفر الرجُلُ»»[(١)].

نبه على وهم شعبة هذا في اختصاره للحديث عدد من النقاد منهم راوي هذا الحديث وهو إسماعيلُ بن علية حيث قال: «روى عني شعبة حديثا واحدا فأوهم فيه، حدثته عن عبد العزيز بن صهيب، عن أنس أن النبي- صلى الله عليه وسلم- نهى أن يتزعفر الرجل فقال شعبة: أن النبي- صلى الله عليه وسلم- نهى عن التزعفر»، وكان شعبة- والكلام للرامهرمزي- حفظ عن إسماعيل فأنكر إسماعيل لفظ التزعفر، لأنه لفظ العموم؛ وإنما المنهي عنه الرجال، وأحسب شعبة قصد المعنى ولم يفطن لما فطن له إسماعيل وشعبة شعبة[(٢)]»[(٣)].

وقال الإمام البزار عقب روايته طريق شعبة باللفظ المختصر: «وإنما نهى أن يتزعفر الرجل فأخطأ فيه شعبة. وهذا الحديث لا نعلم رواه إلا إسماعيل بن إبراهيم»[(٤)].

وقال الحافظ ابن حجر: «ورواهُ شُعبة، عن ابن عُلية عند النسائي مُطلقًا فقال: «نهى عن التزعفُر» وكأنهُ اختصرهُ وإلا فقد رواهُ عن إسماعيل فوق العشرة من الحُفاظ مُقيدًا بالرجُل، ويُحتمل أن يكُون إسماعيل اختصرهُ لما حدث به شُعبة، والمُطلق محمُول على المُقيد ورواية شُعبة عن إسماعيل من رواية الأكابر عن الأصاغر»[(٥)].

وأورد الإمام الطحاوي الفرق بين المتنين فقال: «قال ابن أبي عمران: وهما مختلفان، وأما قوله: أن يتزعفر الرجل، فإنما دخل في نهيه الرجال دون النساء، وأما قوله: نهى عن التزعفر فأدخل فيه الرجال والنساء قال أبو جعفر: وقد رواه سائر أصحاب عبد العزيز، عن عبد العزيز بالنهي أن يتزعفر الرجل»[(٦)].

وقال الرامهرمزي: «وكان شعبة- حفظ عن إسماعيل، فأنكر إسماعيل لفظ التزعفر، لأنه لفظ العموم؛

(١) صحيح البخاري (٧/ ١٥٣) حديث رقم «٥٨٤٦».
(٢) يريد والله أعلم، أن شعبة هو شعبة في إمامته وحفظه ولا يضره مثل ذلك.
(٣) ينظر: الطحاوي، شرح مشكل الآثار (١٢/ ٥٠٩)، والرامهرمزي، المحدث الفاصل (١/ ٣٨٩، ٣٩٠)، والخطيب، الكفاية ج١ ص١٦٨.
(٤) مسند البزار (١٣/ ٥١) رقم «٦٣٧١».
(٥) فتح الباري لابن حجر ج١٠ ص٣٠٤.
(٦) شرح مشكل الآثار (١٢/ ٥٠٩) حديث رقم «٤٩٨٢».

وإنما المنهي عنه الرجال، وأحسب شعبة قصد المعنى ولم يفطن لما فطن له إسماعيل وشعبة شعبة[1]»[2].

وقال الخطيب البغدادي:» أفلا ترى إنكار إسماعيل على شُعبة روايتهُ هذا الحديث عنهُ على لفظ العُمُوم في النهي عن التزعفُر، وإنما نهى عن ذلك للرجال خاصةً، وكأن شُعبة قصد المعنى، ولم يفطن لما فطن لهُ إسماعيلُ»[3].

الحديث الثالث:

أخرج البخاري ومسلم في صحيحيهما من طريق سفيان بن عيينة، عن هشام بن حجير، عن طاوُسٍ، سمع أبا هُريرة، عن النبي- صلى الله عليه وسلم- قال: « قال سُليمانُ: لأطُوفن الليلة على تسعين امرأةً.....الحديث»[4].

ورواه البخاري ومسلم من طرق عدة عن أبي هريرة- رضي الله عنه- بالمتن الصحيح[5].

نبه على وهم عبد الرزاق في روايته التي اختصرها كل من الإمام البخاري، والإمام الترمذي، والإمام البزار رحمهم الله:

قال الإمام الترمذي: «سألتُ مُحمد بن إسماعيل، عن هذا الحديث، فقال: هذا حديثٌ خطأٌ، أخطأ فيه عبدُ الرزاق، اختصرهُ من حديث معمرٍ، عن ابن طاوُسٍ، عن أبيه، عن أبي هُريرة، عن النبي صلى الله عليه

(١) أراد، والله أعلم أن شعبة هو شعبة في إمامته وحفظه ولا يضره ذلك.

(٢) المحدث الفاصل للرامهرمزي ج١ ص٣٨٩. ٣٩٠.

(٣) الكفاية في علم الرواية للخطيب البغدادي (ص: ١٦٨).

ويرى القسطلاني حمل المطلق على المقيد من الروايتين». ينظر: إرشاد الساري لشرح صحيح البخاري (٨/ ٤٤٦)، وقد أوردت أن كلام المتقدمين رحمهم الله مثل ابن علية وهو راوي الحديث، ومثل أبي حاتم الرازي، والبزار، والطحاوي، والرامهرمزي، والخطيب وغيرهم يوضح وهم شعبة. رحمه الله. في اختصاره للحديث.

(٤) صحيح البخاري (٨/ ١٤٦) حديث رقم «٦٧٢٠». وصحيح مسلم (٣/ ١٢٧٥) حديث رقم (١٦٥٤). من طريق سفيان بن عيينة، عن هشام بن حجير، عن طاووس عن أبي هريرة عن النبي. صلى الله عليه وسلم. ورواية البخاري موقوفة في أولها لكنه رفعه في آخر الحديث إلى النبي. صلى الله عليه وسلم فقال: « وقال مرةً: قال رسُولُ الله صلى اللهُ عليه وسلم- «لو استثنى»، وحدثنا أبُو الزناد، عن الأعرج: مثل حديث أبي هُريرة» أما مسلم فعلى الرفع إلى النبي. صلى الله عليه وسلم.

(٥) صحيح البخاري (٤/ ٢٢) حديث رقم «٢٨١٩»، وصحيح مسلم (٣/ ١٢٧٦) رقم (١٦٥٤) من طريق أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة مرفوعا.

وفي صحيح البخاري (٩/ ١٣٨) حديث رقم «٧٤٦٩» وفي صحيح مسلم (٣/ ١٢٧٥) حديث رقم (١٦٥٤) من طريق أيوب السختياني، عن مُحمد بن سيرين، عن أبي هُريرة.

وسلم، قال: إن سُليمان بن داوُد قال: لأطُوفن الليلة على سبعين امرأةً، تلدُ كُل امرأةٍ غُلامًا، فطاف عليهن، فلم تلد امرأةٌ منهُن إلا امرأةٌ نصف غُلامٍ، فقال رسُولُ الله صلى الله عليه وسلم: لو قال: إن شاء اللهُ، لكان كما قال: هكذا روى عبدُ الرزاق، عن معمرٍ، عن ابن طاوُوسٍ، عن أبيه، هذا الحديثُ بطُوله، وقال سبعين امرأةً، وقد رُوي هذا الحديثُ من غير وجهٍ عن أبي هُريرة، عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: قال سُليمانُ بنُ داوُد: لأطُوفن الليلة على مئة امرأةٍ»(١).

وقال البزار- رحمه الله-:»وهذا الحديث أحسب أن معمرا أختصره من حديث سليمان بن داود قال لأطوفن الليلة على مئة امراة تلد كل امرأة منهن غلاما يقاتل في سبيل الله- عز وجل- فقال رسول الله- صلى الله عليه وسلم- لو قال إن شاء الله ولم يكن ثم حلف، فأظن شبه على معمر إذا اختصره والله أعلم»(٢).

الحديث الرابع:

روى الإمام أحمد في مسنده قال: «حدثنا أبُو عُبيدة الحدادُ، عن عاصم بن مُحمدٍ بن زيد بن عبد الله بن عمر، عن أبيه، عن ابن عُمر- رضي الله عنهما-، «أن النبي- صلى اللهُ عليه وسلم- نهى عن الوحدة، أن يبيت الرجُلُ وحدهُ أو يُسافر وحدهُ»(٣).

هكذا رواه أبو عبيدة الحداد عبد الواحد بن واصل السدوسي البصري وليس بالحافظ كما قال الإمام أحمد(٤)، ثم إنه خالف أكثر من عشرة من الرواة الثقات الأثبات، الذين كل واحد منهم منفردا أقوى من أبي عبيدة وأحفظ، فكيف وقد اجتمعوا على مخالفته؟

رواه عن عاصم بن محمد مخالفين أبا عبيدة ما يزيد عن العشرة من الثقات وهم: أبو نعيم الفضل بن

(١) سنن الترمذي (٣/ ٣٥٨).
(٢) مسند البزار = البحر الزخار (١٦/ ٢٠٠) حديث رقم «٩٣٣٣».
(٣) مسند أحمد (٩/ ٤٦٦) رقم «٥٦٥٠».
(٤) قال أبو بكر الأثرم: قال أبو عبد الله: أبو عبيدة كان صاحب شيوخ. قيل لأبى عبد الله. يعني أحمد بن حنبل.: أبو داود. يقصد الطيالسي. أين هو من أبى عبيدة؟ فقال: أبو داود أعرف بالحديث وأبو عبيدة لم يكن صاحب حفظ، إلا أن أبا عبيدة كان كتابه صحيحا.
قلت: وهو في الجملة ثقة قليل الخطأ وثقه ابن معين، والعجلى، ويعقوب بن شيبة، ويعقوب بن سفيان، وأبو داود وذكره ابن حبان في الثقات، ووثقه الدارقطني والخطيب. ينظر: تهذيب الكمال ج١٨ ص٤٧٣، وتهذيب التهذيب ٦/ ٤٤٠.

دكين[١]، وأبو الوليد الطيالسي[٢]، وسفيان بن عيينة[٣]، ووكيع بن الجراح[٤]، ومحمد بن عبيد الطنافسي[٥]، وبشر بن المفضل[٦]، وهاشم بن القاسم[٧]، ويحيى بن عباد[٨]، والهيثم بن جميل[٩]، ومالك بن إسماعيل النهدي[١٠]، وسفيان الثوري[١١] جميعهم عن عاصمُ بنُ محُمد بن زيد بن عبد الله بن عُمر، عن أبيه، عن ابن عُمر، عن النبي صلى اللهُ عليه وسلم، قال: «لو يعلمُ الناسُ ما في الوحدة ما أعلمُ، ما سار راكبٌ بليلٍ وحدهُ».

فهؤلاء أكثر من عشرة من الرواة أطبقوا على متن يختلف عن متن أبي عبيدة الحداد والفرق بين المتنين معلوم، فمتن أبي عبيدة: « نهى النبي- صلى الله عليه وسلم- عن الوحدة،- ثم فسر الراوي الوحدة فقال: «أن يبيت الرجُلُ وحدهُ أو يُسافر وحدهُ».

فجعلها قاعدة وجعلها نهيا صريحا يأثم مخالفه ويحرم عليه فعله.

أما المتن الصحيح: « لو يعلمُ الناسُ ما في الوحدة ما أعلمُ، ما سار راكبٌ بليلٍ وحدهُ» فهذه واقعة حال وليست أمرا أو نهيا، وهذه الواقعة لها فقهها وقد جلاها العلماء وقاموا بتوضيحها[١٢].

ثم إن هناك من تابع عاصما نفسه على الرواية الصحيحة ليتأكد وهم أبي عبيدة الحداد ومن هؤلاء الذين تابعوا عاصما: أخوه عمر بن محمد بن زيد بن عبد الله بن عمر العُمري[١٣].

فكلا من: عاصم بن محمد بن زيد بن عبد الله بن عمر، وعمر بن محمد بن زيد بن عبد الله بن عمر،

(١) أخرجها البخاري في صحيحه (٤/ ٥٨) رقم «٢٩٩٨».
(٢) أخرجها البخاري في صحيحه (٤/ ٥٨) رقم «٢٩٩٨» نفس رقم الحديث السابق والسند نفسه.
(٣) أخرجها: أحمد في مسنده (٩/ ٤١٣) رقم «٥٥٨١»، والترمذي في السنن سنن الترمذي (٤/ ١٩٣) رقم «١٦٧٣».
(٤) أخرجها: أحمد في مسنده (٩/ ١٩٧) رقم «٥٢٥٢»
(٥) أخرجها أحمد في مسنده (٨/ ٣٧١) رقم «٤٧٤٨».
(٦) أخرجها ابن خزيمة في صحيحه (٤/ ١٥١) رقم «٢٥٦٩».
(٧) أخرجها أحمد في مسنده (١٠/ ٢١٢) رقم «٦٠١٤».
(٨) أخرجها ابن خزيمة في صحيحه (٤/ ١٥١) رقم «٢٥٦٩».
(٩) أخرجها الدارمي في سنن الدارمي (٣/ ١٧٥٣) رقم «٢٧٢١».
(١٠) رواية مالكُ بنُ إسماعيل النهدي أخرجها ابن عبد البر التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد (٢٠/ ٩)
(١١) أخرجها الدار قطني في أطراف الغرائب والأفراد (٣/ ٤١٣) رقم ٣٠٩٥ وقال عقبه: «غريب من حديث الثوري عن عاصم عن أبيه».
(١٢) ينظر: فتح الباري لابن حجر ج٦ ص١٣٨. ١٣٩.
(١٣) أخرجها أحمد في مسنده (١٠/ ١٤٣) حديث رقم «٥٩٠٨»، والنسائي في السنن الكبرى (٨/ ١٢٩) رقم «٨٧٩٩».

كلاهما: عن أبيه عن جده عبد الله بن عمر عن النبي- صلى الله عليه وسلم- بالمتن الصحيح.

وأشار الإمام أحمد- رحمه الله- وهو راوي هذا المتن عن أبي عبيدة إلى ضعف أبي عبيدة وأنه يؤتى من قبل حفظه فقال كما حكاه الأزدي عنه.

قال الحافظ ابن حجر: «حكى الأزدي عن عبد الله بن أحمد، عن أبيه أنه ضعفه. ثم قال الأزدي: ما أقرب ما قال أحمد لأن له أحاديث غير مرضية عن شعبة وغيره، إلا أنه في الجملة: قد حمل عنه الناس، ويحتمل لصدقه»[1].

الحديث الخامس:

- ما رواه مروان بن معاوية الفزاري[2]، عن يزيد بن كيسان اليشكري، عن أبي حازم سلمان الأشجعي، عن أبي هريرة- رضي الله عنه- «أن رسول الله- صلى الله عليه وسلم- صلى ركعتي الفجر حين طلعت الشمس»[3].

هكذا رواه مروان مختصرا فوهم فيه، وقصد بركعتي الفجر الركعتين اللتين قبل الفريضة كما عُرف ذلك من خلال تبويبات أئمة الحديث[4].

والصواب ما رواه يحيى بن سعيد القطان[5]، ومحمد بن فضيل بن غزوان الضبي[6]، وعبد الواحد بن

(١) تهذيب التهذيب ٦/ ٤٤٠ .

(٢) مروان بن معاوية بن أسماء الفزاري، ثقة حافظ وكان يدلس أسماء الشيوخ من الثامنة ت١٧٣ه. ينظر: ابن حجر، تقريب التهذيب ص٥٢٦ .

(٣) أخرجه من طريق مروان: ابن ماجة في سننه. كتاب إقامة الصلاة. باب ما جاء فيمن فاتته الركعتان قبل صلاة الفجر متى يقضيهما ج١ ص٣٦٥ رقم١١٥٥، الطحاوي في شرح مشكل الآثار، باب بيان مشكل ما روي عن النبي. صلى الله عليه وسلم، ج١٠ ص٣٢٨ رقم٤١٤٢، ابن حبان في صحيحه. كتاب الصلاة. باب قضاء الفوائت. ذكر البيان بأن قول أبي هريرة ثم صلى سجدتين أراد به الركعتين اللتين قبل صلاة الفجر ج٦ ص٣٧٦ رقم٢٦٥٢.

(٤) فقد بوب ابن ماجة لهذا الحديث بقوله: «باب ما جاء فيمن فاتته الركعتان قبل صلاة الفجر متى يقضيهما» سنن ابن ماجة ج١ ص٣٦٥ رقم١١٥٥. وبوب ابن حبان في صحيحه لهذا الحديث بقوله: «ذكر البيان بأن قول أبي هريرة ثم صلى سجدتين أراد به الركعتين اللتين قبل صلاة الفجر». صحيح ابن حبان ج٦ ص٣٧٦ رقم٢٦٥٢.

(٥) أخرجها أحمد في مسنده ج٢ ص٤٢٨ رقم٩٥٣٠، ومسلم في صحيحه، كتاب المساجد ومواضع الصلاة. باب قضاء الصلاة الفائتة واستحباب تعجيل قضائها ج١ ص٤٧١ رقم٦٨٠، والنسائي في السنن. كتاب المواقيت. باب كيف يقضي الفائت من الصلاة ج١ ص٢٩٨ رقم٦٢٣.

(٦) أخرجها ابن حبان في صحيحه. كتاب الصلاة. باب الوعيد على ترك الصلاة ج٤ ص٣١٦ رقم١٤٥٩.

زياد العبدي[١]، والوليد بن القاسم بن الوليد الهمداني[٢] جميعهم عن يزيد بن كيسان، عن أبي حازم، عن أبي هريرة- رضي الله عنه- قال: «عرسنا مع نبي الله- صلى الله عليه وسلم- فلم نستيقظ حتى طلعت الشمس، فقال النبي- صلى الله عليه وسلم-: ليأخذ كل رجل برأس راحلته؛ فإن هذا منزل حضرنا فيه الشيطان، قال: ففعلنا ثم دعا بالماء فتوضأ، ثم سجد سجدتين، ثم أقيمت الصلاة، فصلى الغداة»

نبه على وهمه هذا أبو حاتم الرازي، فقال: «غلط مروان في اختصاره، إنما كان النبي صلى الله عليه وسلم في سفر، فقال لبلال: من يكلؤنا الليلة؟ فقال: أنا فغلبه النوم حتى طلعت الشمس، فقام النبي وقد طلعت الشمس، فأمر بلالا أن يؤذن، وأمر الناس أن يصلوا ركعتي الفجر، ثم صلى بهم الفجر فقد صلى السنة والفريضة بعد طلوع الشمس»[٣].

وقال أبو حاتم في موطن آخر: «اختصره مروان من الحديث الذي: «نام النبي- صلى الله عليه وسلم-، فلم يوقظه إلا حر الشمس»[٤].

الخاتمة

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله،

وبعد فقد انتهيت بفضل الله تعالى وكرمه من هذا البحث، وتبين لي بعض عرض البحث وإيراد الأمثلة للروايات التي اختصرها بعض رواتها فوهموا في اختصارهم لها، أن من بين هؤلاء الرواة أئمة كبار ثقات، وهذا لا يقدح فيهم ولا في حفظهم، فهم رواة مكثرون رووا آلاف الأحاديث، وليس معنى وقوع الوهم أو الخطأ في حديث أو حديثين أو ثلاثة أو حتى عشرة أحاديث من الثقات أن هذا يعيبهم أو ينقص من حفظهم وإتقانهم أو يطعن في الرواية عنهم، لكون ذلك من سمات البشر، ولذا قال سفيان الثوري: «ليس يكاد يفلت من الغلط أحد، إذا كان الغالب على الرجل الحفظ فهو حافظ وإن غلط، وإذا كان الغالب عليه الغلط تُرك»[٥]. وقال ابن معين: «لست أعجب ممن يُحدث فيخطئ، إنما أعجب ممن يُحدث فيصيب»[٦].

(١) أخرجها إسحاق بن راهويه في مسنده، ما يُروى عن أبي حازم سلمان الأشجعي عن أبي هريرة ج١ ص٢٤٠ رقم١٩٨.
(٢) أخرجها أبو عوانة في مسنده ج١ ص٥٦٠ رقم٢٠٩٢.
(٣) علل الحديث (١/ ٩١) رقم٢٤٤.
(٤) علل الحديث (٢/ ٣٢٧) رقم ٤٠٥.
(٥) الكفاية في علم الرواية ج١ ص١٤٤.
(٦) شرح علل الترمذي ج١ ص٤٣٦.

وقد توصلت في هذا البحث إلى النتائج التالية:

١- أن علماء العلل اهتموا بالمتون كما اهتموا بالأسانيد.

٢- أن الخطأ قد يرد على الإمام الثقة كما يرد على الراوي الضعيف إلا أنه في الراوي الثقة قليل ونادر.

٣- أن الأحاديث التي اختُصرت فأخل الاختصار بالمعنى قليلة ونادرة بتلك التي اختصرت فأصاب رواتها في اختصارهم لها.

٤- أن علم العلل بحر واسع وهناك أبواب تحتاج إلى تشمير وجد من طلاب العلم المجدين.

فهرس المراجع والمصادر

١. ابن أبي شيبة، عبد الله بن محمد العبسي (المتوفى: ٢٣٥ه)، المصنف، المحقق: كمال يوسف الحوت- الناشر: مكتبة الرشد - الرياض- الطبعة: الأولى، ١٤٠٩.

٢. ابن الصلاح، عثمان بن عبد الرحمن (المتوفى: ٦٤٣هـ)، مقدمة ابن الصلاح، المحقق: نور الدين عتر، الناشر: دار الفكر- سوريا، دار الفكر المعاصر - بيروت، سنة النشر: ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م.

٣. ابن القيسراني، محمد بن طاهر المقدسي، (المتوفى: ٥٠٧ه)، ذخيرة الحفاظ (من الكامل لابن عدي)، المحقق: د. عبد الرحمن الفريوائي- دار السلف - الرياض- ط: الأولى، ١٤١٦ ه-١٩٩٦م.

٤. ابن الملقن، عمر بن علي بن أحمد الشافعي (المتوفى: ٨٠٤هـ)، المقنع في علوم الحديث، المحقق: عبد الله بن يوسف الجديع، الناشر: دار فواز للنشر - السعودية، الطبعة: الأولى، ١٤١٣هـ.

٥. ابن تيمية تقي الدين أبو العباس أحمد بن عبد الحليم الحراني (المتوفى: ٧٢٨هـ)، بيان تلبيس الجهمية في تأسيس بدعهم الكلامية، المحقق: مجموعة من المحققين، الناشر: مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، الطبعة: الأولى، ١٤٢٦هـ.

٦. ابن حبان، المؤلف: محمد بن حبان بن أحمد، البُستي (المتوفى: ٣٥٤ه)، صحيح ابن حبان بترتيب ابن بلبان، المحقق: شعيب الأرنؤوط- الناشر: مؤسسة الرسالة- بيروت.

٧. ابن حجر، أحمد بن علي العسقلاني (المتوفى: ٨٥٢ه)، تقريب التهذيب، المحقق: محمد عوامة- الناشر: دار الرشيد - سوريا- ط: الأولى، ١٤٠٦ - ١٩٨٦.

٨. ابن حجر، أحمد بن علي العسقلاني (المتوفى: ٨٥٢ه)، تهذيب التهذيب، الناشر: مطبعة دائرة المعارف النظامية، الهند- الطبعة: الطبعة الأولى، ١٣٢٦ه.

٩. ابن حجر، أحمد بن علي العسقلاني (المتوفى: ٨٥٢ه)، فتح الباري شرح صحيح البخاري، الناشر: دار المعرفة- بيروت، ١٣٧٩، ترقيم: محمد فؤاد عبد الباقي.

١٠. ابن حجر، أحمد بن علي العسقلاني (المتوفى: ٨٥٢هـ)، نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر، تحقيق: نور الدين عتر، الناشر: مطبعة الصباح، دمشق، الطبعة: الثالثة، ١٤٢١ هـ - ٢٠٠٠ م.

١١. ابن دقيق العيد، تقي الدين أبو الفتح محمد بن علي القشيري، (المتوفى: ٧٠٢هـ)، الاقتراح في بيان الاصطلاح، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت.

١٢. ابن رجب، زين الدين عبد الرحمن بن أحمد الحنبلي (المتوفى: ٧٩٥ه)، شرح علل الترمذي، المحقق: همام عبد الرحيم سعيد- دار النشر: مكتبة الرشد الرياض الطبعة: الثانية سنة الطبع: ١٤٢١ه.

١٣. ابن كثير، إسماعيل بن عمر الدمشقي (المتوفى: ٧٧٤هـ)، الباعث الحثيث إلى اختصار علوم الحديث، المحقق: أحمد محمد شاكر، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، الطبعة: الثانية.

١٤. ابن ماجه، أبو عبد الله محمد بن يزيد القزويني، (المتوفى: ٢٧٣هـ)، السنن، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، الناشر: دار إحياء الكتب العربية - فيصل عيسى البابي الحلبي.

١٥. ابن منظور، محمد بن مكرم بن على، (المتوفى: ٧١١هـ)، لسان العرب، الناشر: دار صادر - بيروت، الطبعة: الثالثة - ١٤١٤ هـ.

١٦. الأبناسي، الشذا الفياح من علوم ابن الصلاح، إبراهيم بن موسى بن أيوب (المتوفى: ٨٠٢هـ)، المحقق: صلاح فتحي هلل، الناشر: مكتبة الرشد، الطبعة: الأولى ١٤١٨هـ ١٩٩٨م.

١٧. أبو داود، سليمان بن الأشعث بن إسحاق السِّجِسْتاني (المتوفى: ٢٧٥هـ)، رسالة أبي داود إلى أهل مكة وغيرهم في وصف سننه، المحقق: محمد الصباغ، الناشر: دار العربية - بيروت.

١٨. البخاري، محمد بن إسماعيل الجعفي، الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله صلى الله عليه وسلم وسننه وأيامه = صحيح البخاري، المحقق: محمد زهير بن ناصر الناصر- الناشر: دار طوق النجاة- الطبعة: الأولى، ١٤٢٢ه.

١٩. البزار، أحمد بن عمرو بن عبد الخالق (المتوفى: ٢٩٢ه)، مسند البزار= البحر الزخار، المحقق: محفوظ الرحمن زين الله، وآخرون، الناشر: مكتبة العلوم والحكم- المدينة المنورة- الطبعة: الأولى، (١٩٨٨م، ٢٠٠٩م).

٢٠. البغدادي، أبو بكر أحمد بن علي ابن ثابت المتوفى: ٤٦٣ ه، الكفاية في معرفة أصول علم الرواية،

المحقق: ماهر ياسين الفحل- الناشر: دار ابن الجوزي - الدمام- ط: الأولى، ١٤٣٢ ه.
٢١. البقاعي، برهان الدين إبراهيم بن عمر، النكت الوفية بما في شرح الألفية، المحقق: ماهر ياسين الفحل، الناشر: مكتبة الرشد ناشرون، الطبعة: الأولى، ١٤٢٨ هـ / ٢٠٠٧ م.
٢٢. البلقيني، عمر بن رسلان (المتوفى: ٨٠٥هـ)، مقدمة ابن الصلاح ومحاسن الاصطلاح، المحقق: د عائشة عبد الرحمن (بنت الشاطئ)، الناشر: دار المعارف.
٢٣. الترمذي، محمد بن عيسى بن سورة (المتوفى: ٢٧٩ه)، سنن الترمذي، تحقيق: أحمد محمد شاكر وآخرون، الناشر: شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي، مصر، الطبعة: الثانية، ١٣٩٥ ه- ١٩٧٥ م.
٢٤. الحاكم، محمد بن عبد الله النيسابوري ت ٤٠٥ هـ، معرفة علوم الحديث، ط: ٢، دار الكتب العلمية، بيروت ١٣٩٧ هـ - ١٩٧٧م.
٢٥. الخطيب، أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت البغدادي (المتوفى: ٤٦٣هـ)، الكفاية في علم الرواية، المحقق: أبو عبدالله السورقي، إبراهيم حمدي المدني، الناشر: المكتبة العلمية - المدينة المنورة.
٢٦. الدارقطني، علي بن عُمر ابن أحمد بن مهدي. ٣٠٦- ٣٨٥ ه، العلل الواردة في الأحاديث النبوية، الناشر: مؤسسة الريان- بيروت. الطبعة الثالثة ١٤٣٢ ه- ٢٠١١ م، المحقق: محمد صالح الدباسي.
٢٧. الدارمي، عبد الله ابن عبد الرحمن بن الفضل بن بهرام (المتوفى: ٢٥٥ه)، سنن الدارمي، تحقيق: حسين سليم أسد الداراني، دار المغني للنشر والتوزيع، المملكة العربية السعودية- الطبعة: الأولى، ١٤١٢ ه- ٢٠٠٠ م.
٢٨. الذهبي، شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز (المتوفى: ٧٤٨ه)، سير أعلام النبلاء، الناشر: دار الحديث- القاهرة الطبعة: ١٤٢٧ه--٢٠٠٦م.
٢٩. الذهبي، محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز (المتوفى: ٧٤٨هـ)، الموقظة في علم مصطلح الحديث، اعتنى به: عبد الفتاح أبو غُدّة، الناشر: مكتبة المطبوعات الإسلامية بحلب، الطبعة: الثانية، ١٤١٢ هـ.
٣٠. الرامهرمزي، الحسن بن عبد الرحمن بن خلاد (المتوفى: ٣٦٠ه)، المحدث الفاصل بين الراوي والواعي، المحقق: د. محمد عجاج الخطيب- الناشر: دار الفكر - بيروت- الطبعة: الثالثة، ١٤٠٤.
٣١. الزبيدي، محمّد بن محمّد بن عبد الرزّاق الحسيني، (المتوفى: ١٢٠٥هـ)، تاج العروس، المحقق: مجموعة من المحققين، الناشر: دار الهداية.
٣٢. الزركشي، بدر الدين محمد بن عبد الله بن بهادر (المتوفى: ٧٩٤هـ) النكت على مقدمة ابن الصلاح،

المحقق: د. زين العابدين بن محمد بلا فريج، الناشر: أضواء السلف – الرياض، الطبعة: الأولى، ١٤١٩هـ – ١٩٩٨م.

٣٣. الزركشي، بدر الدين محمد بن عبد الله بن بهادر (المتوفى: ٧٩٤هـ)، النكت على مقدمة ابن الصلاح، المحقق: د. زين العابدين بن محمد بلا فريج، الناشر: أضواء السلف – الرياض، الطبعة: الأولى، ١٤١٩هـ – ١٩٩٨م.

٣٤. السجستاني، أبو داود سليمان بن الأشعث (المتوفى: ٢٧٥هـ)، سنن أبي داود، المحقق: محمد محيي الدين عبد الحميد- الناشر: المكتبة العصرية، صيدا – بيروت-.

٣٥. السخاوي، محمد بن عبد الرحمن (المتوفى: ٩٠٢هـ)، فتح المغيث بشرح ألفية الحديث، المحقق: علي حسين علي، الناشر: مكتبة السنة – مصر، الطبعة: الأولى، ١٤٢٤هـ/ ٢٠٠٣م.

٣٦. الشيباني، أحمد بن محمد بن حنبل (المتوفى: ٢٤١هـ)، مسند الإمام أحمد بن حنبل، المحقق: أحمد محمد شاكر.

٣٧. الطبراني، سليمان بن أحمد الشامي، (المتوفى: ٣٦٠هـ)، المعجم الأوسط، المحقق: طارق بن عوض الله بن محمد، عبد المحسن بن إبراهيم الحسيني- الناشر: دار الحرمين – القاهرة.

٣٨. الطحاوي، أبو جعفر أحمد بن محمد بن سلامة المصري (المتوفى: ٣٢١هـ)، شرح مشكل الآثار، تحقيق: شعيب الأرنؤوط- الناشر: مؤسسة الرسالة- ط: الأولى- ١٤١٥ هـ-، ١٤٩٤ م.

٣٩. الطيبي، الحسين بن محمد (المتوفى: ٧٤٣ هـ)، الخلاصة في معرفة الحديث، المحقق: أبو عاصم الشوامي الأثري، الناشر: المكتبة الإسلامية للنشر والتوزيع – الرواد للإعلام والنشر، الطبعة: الأولى، ١٤٣٠ هـ – ٢٠٠٩ م.

٤٠. العراقي، أبو الفضل زين الدين عبد الرحيم (المتوفى: ٨٠٦هـ)، التقييد والإيضاح شرح مقدمة ابن الصلاح، المحقق: عبد الرحمن محمد عثمان، الناشر: محمد عبد المحسن الكتبي صاحب المكتبة السلفية بالمدينة المنورة، الطبعة: الأولى، ١٣٨٩هـ/١٩٦٩م.

٤١. العراقي، زين الدين عبد الرحيم بن الحسين (المتوفى: ٨٠٦هـ)، التقييد والإيضاح، المحقق: عبد الرحمن محمد عثمان، الناشر: محمد عبد المحسن الكتبي صاحب المكتبة السلفية بالمدينة المنورة، الطبعة: الأولى، ١٣٨٩هـ/١٩٦٩م.

٤٢. العيني، محمود بن أحمد الغيتابي الحنفي (المتوفى: ٨٥٥هـ)، عمدة القاري شرح صحيح البخاري، دار

إحياء التراث العربي – بيروت.

٤٣. القاري، علي بن سلطان الهروي (المتوفى: ١٠١٤هـ)، شرح نخبة الفكر، المحقق: قدم له: الشيخ عبد الفتح أبو غدة، حققه وعلق عليه: محمد نزار تميم وهيثم نزار تميم، الناشر: دار الأرقم – لبنان / بيروت.

٤٤. القسطلاني، أحمد بن محمد القتيبي المصري، (المتوفى: ٩٢٣ه)، إرشاد الساري لشرح صحيح البخاري، الناشر: المطبعة الكبرى الأميرية، مصر – الطبعة: السابعة، ١٣٢٣ه.

٤٥. القشيري، مسلم بن الحجاج النيسابوري (المتوفى: ٢٦١ه)، المسند الصحيح المختصر بنقل العدل عن العدل إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم، المحقق: محمد فؤاد عبد الباقي – الناشر: دار إحياء التراث العربي – بيروت.

٤٦. مجموعة من الباحثين، آثار الشيخ العلامة عبد الرحمن بن يحيي المعلمي اليماني، الناشر: دار عالم الفوائد للنشر والتوزيع، الطبعة: الأولى، ١٤٣٤ هـ.

٤٧. المراغي، أحمد بن مصطفى (المتوفى: ١٣٧١هـ)، علوم البلاغة البيان، المعاني.

٤٨. المزي، يوسف بن عبد الرحمن (المتوفى: ٧٤٢ه)، تهذيب الكمال في أسماء الرجال، المحقق: د. بشار عواد معروف – الناشر: مؤسسة الرسالة – بيروت – ط: ١، ١٤٠٠ – ١٩٨٠.

٤٩. الموصلي، أبو يعلى أحمد بن علي بن المُثنى (المتوفى: ٣٠٧ه)، مسند أبي يعلى، المحقق: حسين سليم أسد، الناشر: دار المأمون للتراث – دمشق – الطبعة: الأولى، ١٤٠٤ – ١٩٨٤.

٥٠. النسائي، أبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب – المتوفى: ٣٠٣ ه، السنن الكبرى، المحقق: مركز البحوث بدار التأصيل.

٥١. النووي، محيي الدين يحيى بن شرف (المتوفى: ٦٧٦ه)، المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج، الناشر: دار إحياء التراث العربي – بيروت – الطبعة: الثانية، ١٣٩٢.

References and sources

1. Ibn Abi Shaybah, Abdullah bin Muhammad al-Absi (died: 235 AH), compiler, edited by: Kamal Youssef al-Hout - Publisher: Maktabat al-Rushd - Riyadh - Edition: First, 1409.

2. Ibn al-Salah, Uthman bin Abd al-Rahman (died: 643 AH), Introduction of Ibn al-Salah, edited by: Nour al-Din Atar, Publisher: Dar al-Fikr - Syria, Dar al-Fikr al-Mu'asir - Beirut, Year of publication: 1406 AH - 1986 AD.

.3 Ibn al-Qaysarani, Muhammad bin Tahir al-Maqdisi, (died: 507 AH), Dhakhirat al-Huffaz (from al-Kamil by Ibn Adi), edited by: Dr. Abd al-Rahman al-Fariwa'i - Dar al-Salaf - Riyadh - Edition: First, 1416 AH - 1996 AD.

4. Ibn Al-Mulqin, Omar bin Ali bin Ahmed Al-Shafi'i (died: 804 AH), Al-Muqni' in the Sciences of Hadith, Investigator: Abdullah bin Yousef Al-Judaie, Publisher: Dar Fawaz for Publishing - Saudi Arabia, Edition: First, 1413 AH.

5. Ibn Taymiyyah Taqi Al-Din Abu Al-Abbas Ahmed bin Abdul Halim Al-Harrani (died: 728 AH), Explaining the Deception of the Jahmites in Establishing Their Theological Innovations, Investigator: A Group of Investigators, Publisher: King Fahd Complex for the Printing of the Holy Qur'an, Edition: First, 1426 AH.

6. Ibn Hibban, Author: Muhammad bin Hibban bin Ahmed Al-Busti (died: 354 AH), Sahih Ibn Hibban arranged by Ibn Balban, Investigator: Shu'ayb Al-Arna'ut - Publisher: Al-Risala Foundation - Beirut.

7. Ibn Hajar, Ahmad ibn Ali al-Asqalani (died: 852 AH), Taqrib al-Tahdhib, edited by: Muhammad Awamah - Publisher: Dar al-Rashid - Syria - First edition, 1406 - 1986.

8. Ibn Hajar, Ahmad ibn Ali al-Asqalani (died: 852 AH), Tahdhib al-Tahdhib, Publisher: Da'irat al-Ma'arifah al-Nizamiyyah, India - Edition: First edition, 1326 AH.

9. Ibn Hajar, Ahmad ibn Ali al-Asqalani (died: 852 AH), Fath al-Bari Sharh Sahih al-Bukhari, Publisher: Dar al-Ma'arifah - Beirut, 1379, Numbering: Muhammad Fu'ad Abdul-Baqi.

10. Ibn Hajar, Ahmad bin Ali Al-Asqalani (died: 852 AH), Nuzhat Al-Nazar fi Tawdih Nukhbat Al-Fikr, edited by: Nour Al-Din Atar, publisher: Matba'at Al-Sabah, Damascus, edition: third, 1421 AH - 2000 AD.

11. Ibn Daqiq Al-Eid, Taqi Al-Din Abu Al-Fath Muhammad bin Ali Al-Qushayri, (died: 702 AH), Al-Iqtirah fi Bayan Al-Istilah, publisher: Dar Al-Kutub Al-Ilmiyyah - Beirut.

12. Ibn Rajab, Zain Al-Din Abdul Rahman bin Ahmad Al-Hanbali (died: 795 AH), Sharh Ilal Al-Tirmidhi, edited by: Hammam Abdul Rahim Saeed - Publishing House: Maktabat Al-Rushd Riyadh Edition: second year of publication: 1421 AH.

13. Ibn Kathir, Ismail bin Omar Al-Dimashqi (died: 774 AH), The Urgent Motivation to Abbreviate the Sciences of Hadith, Investigator: Ahmed Mohammed Shaker, Publisher: Dar Al-Kotob Al-Ilmiyyah, Beirut - Lebanon, Edition: Second.

14. Ibn Majah, Abu Abdullah Mohammed bin Yazid Al-Qazwini, (died: 273 AH), Al-Sunan, Investigation: Mohammed Fuad Abdul-Baqi, Publisher: Dar Ihya Al-Kotob Al-Arabiyyah - Faisal Issa Al-Babi Al-Halabi.

15. Ibn Manzur, Mohammed bin Makram bin Ali, (died: 711 AH), Lisan Al-Arab, Publisher: Dar Sadir - Beirut, Edition: Third - 1414 AH.

16. Al-Abnasi, Al-Shadda Al-Fayyah from the Sciences of Ibn Al-Salah, Ibrahim bin Musa bin Ayoub (died: 802 AH), Investigator: Salah Fathi Halal, Publisher: Maktabat Al-Rushd, Edition: First 1418 AH 1998 AD.

17. Abu Dawood, Sulayman ibn al-Ash'ath ibn Ishaq al-Sijistani (died: 275 AH), Abu Dawood's letter to the people of Mecca and others describing his Sunnah, edited by: Muhammad al-Sabbagh, publisher: Dar al-Arabiya - Beirut.

18. Al-Bukhari, Muhammad ibn Ismail al-Ja'fi, The comprehensive, authentic, and concise collection of the affairs, Sunnahs, and days of the Messenger of Allah, may Allah bless him and grant him peace = Sahih al-Bukhari, edited by: Muhammad Zuhair ibn Nasir al-Nasir - publisher: Dar Tawq al-Najah - edition: first, 1422 AH.

19. Al-Bazzar, Ahmad ibn Amr ibn Abd al-Khaliq (died: 292 AH), Musnad al-Bazzar = Al-Bahr al-Zakhar, edited by: Mahfouz al-Rahman Zain Allah, and others, publisher: Maktabat al-Ulum wa al-Hikam - Medina - edition: first, (1988 AD, 2009 AD.(

20 .Al-Baghdadi, Abu Bakr Ahmad bin Ali bin Thabit, died: 463 AH, Al-Kifaya fi Ma'rifat Ulusul Ilm Al-Riwayah, Investigator: Maher Yassin Al-Fahl - Publisher: Dar Ibn Al-Jawzi - Dammam - First Edition, 1432 AH.

21 .Al-Baqaei, Burhan Al-Din Ibrahim bin Omar, Al-Nukat Al-Wafiya bi-Sharh Al-Alfiya, Investigator: Maher Yassin Al-Fahl, Publisher: Maktabat Al-Rushd Publishers, First Edition, 1428 AH / 2007 AD.

22 .Al-Balqini, Omar bin Raslan (died: 805 AH), Introduction to Ibn Al-Salah and the Beauties of Terminology, Investigator: Dr. Aisha Abdul Rahman (Bint Al-Shati), Publisher: Dar Al-Maarif.

23 .Al-Tirmidhi, Muhammad ibn Isa ibn Sura (died: 279 AH), Sunan Al-Tirmidhi, edited by: Ahmad Muhammad Shakir and others, publisher: Mustafa Al-Babi Al-Halabi Library and Printing Company, Egypt, second edition, 1395 AH - 1975 AD.

24 .Al-Hakim, Muhammad ibn Abdullah Al-Naysaburi d. 405 AH, Knowledge of

the Sciences of Hadith, 2nd edition, Dar Al-Kutub Al-Ilmiyyah, Beirut 1397 AH - 1977 AD.

25 .Al-Khatib, Abu Bakr Ahmad ibn Ali ibn Thabit Al-Baghdadi (died: 463 AH), Al-Kifaya fi Ilm Al-Riwayah, edited by: Abu Abdullah Al-Suraqi, Ibrahim Hamdi Al-Madani, publisher: Al-Maktaba Al-Ilmiyyah - Medina.

26 .Al-Daraqutni, Ali ibn Umar ibn Ahmad ibn Mahdi. 306-385 AH, The Reasons Mentioned in the Prophetic Hadiths, publisher: Al-Rayyan Foundation - Beirut. Third Edition 1432 AH - 2011 AD, Investigator: Muhammad Salih Al-Dabasi.

27 .Al-Darimi, Abdullah bin Abdul Rahman bin Al-Fadl bin Bahram (died: 255 AH), Sunan Al-Darimi, Investigation: Hussein Salim Asad Al-Darani, Dar Al-Mughni for Publishing and Distribution, Kingdom of Saudi Arabia - Edition: First, 1412 AH - 2000 AD.

28 .Al-Dhahabi, Shams Al-Din Muhammad bin Ahmad bin Othman bin Qaymaz (died: 748 AH), Biographies of the Nobles, Publisher: Dar Al-Hadith - Cairo Edition: 1427 AH - 2006 AD.

29 .Al-Dhahabi, Muhammad bin Ahmad bin Othman bin Qaymaz (died: 748 AH), Al-Muwqaza fi Ilm Terminology Al-Hadith, Edited by: Abdul Fattah Abu Ghuddah, Publisher: Library of Islamic Publications in Aleppo, Edition: Second, 1412 AH.

30 .Al-Ramharmuzi, Al-Hasan bin Abdul Rahman bin Khallad (died: 360 AH), The Hadith Distinguisher between the Narrator and the Conscious, Investigator: Dr. Muhammad Ajaj Al-Khatib - Publisher: Dar Al-Fikr - Beirut - Edition: Second.

31 .Al-Zubaidi, Muhammad bin Muhammad bin Abdul Razzaq Al-Hussaini, (died: 1205 AH), Taj Al-Arous, Investigator: A Group of Investigators, Publisher: Dar Al-Hidayah.

32 .Al-Zarkashi, Badr Al-Din Muhammad bin Abdullah bin Bahader (died: 794 AH), Al-Nukat on the Introduction of Ibn Al-Salah, Investigator: Dr. Zain Al-Abidin bin Muhammad Bala Freij, Publisher: Adwaa Al-Salaf - Riyadh, Edition: First, 1419 AH - 1998 AD.

33 .Al-Zarkashi, Badr Al-Din Muhammad bin Abdullah bin Bahader (died: 794 AH), Al-Nukat on the Introduction of Ibn Al-Salah, Investigator: Dr. Zain Al-Abidin bin Muhammad Bala Freij, Publisher: Adwaa Al-Salaf - Riyadh, Edition: First, 1419 AH - 1998 AD.

34 .Al-Sijistani, Abu Dawud Sulayman bin Al-Ash'ath (died: 275 AH), Sunan Abi Dawud, Investigator: Muhammad Muhyi Al-Din Abdul Hamid - Publisher: Al-Maktaba Al-Asriya, Sidon - Beirut.

35 .Al-Sakhawi, Muhammad bin Abdul Rahman (died: 902 AH), Fath Al-Mughith with Explanation of Alfiyyah Al-Hadith, Investigator: Ali Hussein Ali, Publisher: Maktaba Al-Sunnah - Egypt, Edition: First, 1424 AH / 2003 AD.

36 .Al-Shaibani, Ahmad bin Muhammad bin Hanbal (died: 241 AH), Musnad Al-Imam Ahmad bin Hanbal, Investigator: Ahmad Muhammad Shaker.

37 .Al-Tabarani, Sulayman ibn Ahmad al-Shami, (died: 360 AH), Al-Mu'jam al-Awsat, edited by: Tariq ibn Awad Allah ibn Muhammad, Abdul-Muhsin ibn Ibrahim al-Husayni - Publisher: Dar al-Haramayn - Cairo.

38 .Al-Tahawi, Abu Ja'far Ahmad ibn Muhammad ibn Salamah al-Masri (died: 321 AH), Explanation of the Problematic Hadiths, edited by: Shu'ayb al-Arna'ut - Publisher: Al-Risalah Foundation - Edition: First - 1415 AH -, 1494 AD.

39 .Al-Tayyibi, Al-Husayn ibn Muhammad (died: 743 AH), Al-Khulasah fi Ma'rifat al-Hadith, edited by: Abu Asim al-Shawami al-Athari, Publisher: Islamic Library for Publishing and Distribution - Al-Rawad for Media and Publishing, Edition: First, 1430 AH - 2009 AD.

40 .Al-Iraqi, Abu al-Fadl Zayn al-Din Abd al-Rahim (died: 806 AH), Al-Taqeed wal-Idah, Explanation of the Introduction of Ibn al-Salah, Investigator: Abd al-Rahman Muhammad Uthman, Publisher: Muhammad Abd al-Muhsin al-Kutbi, Owner of the Salafi Library in Medina, First Edition, 1389 AH/1969 AD.

41 .Al-Iraqi, Zayn al-Din Abd al-Rahim bin al-Husayn (died: 806 AH), Al-Taqeed wal-Idah, Investigator: Abd al-Rahman Muhammad Uthman, Publisher: Muhammad Abd al-Muhsin al-Kutbi, Owner of the Salafi Library in Medina, First Edition, 1389 AH/1969 AD.

42 .Al-Aini, Mahmoud bin Ahmad al-Ghitabi al-Hanafi (died: 855 AH), Umdat al-Qari, Explanation of Sahih al-Bukhari, Dar Ihya al-Turath al-Arabi - Beirut.

43 .Al-Qari, Ali bin Sultan Al-Harawi (died: 1014 AH), Explanation of the Elite of Thought, Investigator: Introduction: Sheikh Abdul Fattah Abu Ghadah, Investigated and Commented on: Muhammad Nizar Tamim and Haitham Nizar Tamim, Publisher: Dar Al-Arqam - Lebanon / Beirut.

44 .Al-Qastalani, Ahmad bin Muhammad Al-Qatibi Al-Masri, (died: 923 AH), Guidance of the Sari to Explain Sahih Al-Bukhari, Publisher: Al-Matba'a Al-Kubra Al-Amiriya, Egypt - Edition: Seventh, 1323 AH.

45 .Al-Qushayri, Muslim bin Al-Hajjaj Al-Naysaburi (died: 261 AH), Al-Musnad Al-Sahih Al-Mukhtasar by Transmitting the Just from the Just to the Messenger of God, may God bless him and grant him peace, Investigator: Muhammad Fuad Abdul-Baqi - Publisher: Dar Ihya Al-Turath Al-Arabi - Beirut.

46 .A Group of Researchers, Works of Sheikh Al-Allama Abdul Rahman bin Yahya Al-Mu'alimi Al-Yemeni, Publisher: Dar Alam Al-Fawaid for Publishing and Distribution, Edition: First, 1434 AH.

47 .Al-Maraghi, Ahmad bin Mustafa (died: 1371 AH), Sciences of Rhetoric, Statement, and Meanings.

48 .Al-Mizzi, Yusuf bin Abdul Rahman (died: 742 AH), Tahdhib al-Kamal fi Asma al-Rijal, edited by: Dr. Bashar Awad Marouf - Publisher: Al-Risalah Foundation - Beirut - Edition: 1, 1400 - 1980.

49 .Al-Mawsili, Abu Ya'la Ahmad bin Ali bin Al-Muthanna (died: 307 AH), Musnad Abi Ya'la, edited by: Hussein Salim Asad, Publisher: Dar Al-Ma'mun for Heritage - Damascus - Edition: First, 1404 - 1984.

50. Al-Nasa'i, Abu Abd al-Rahman Ahmad ibn Shu'ayb - Died: 303 AH, Al-Sunan al-Kubra, Edited by: Dar al-Tasil Research Center.

51. Al-Nawawi, Muhyi al-Din Yahya ibn Sharaf (Died: 676 AH), Al-Minhaj Sharh Sahih Muslim ibn al-Hajjaj, Publisher: Dar Ihya al-Turath al-Arabi - Beirut - Edition: Second, 1392.